الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر– الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أهمية الشراكة الأورو متوسطية في تحسين التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر

العلوم الاقتصادية – تخصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطالبتان:

✓ الأحمر خديجة

✓ بليلة ثورية

إشراف الأستاذة:

* الوكيل ليلى

لجنة المناقشة

أ. وردة سعادة	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	رئيسا
د. الوكيل ليلى	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مشرفا ومقررا
د. موسى جديدي	جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله عزوجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة

نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل إلى الأساتذة الفاضلة الوكيل ليلى على التوجيهات والملاحظات والانتقادات التي وجهت لنا، وكذا على صبرها علينا طيلة إشرافها على هذه المذكرة

كما نشكر كثيرا جميع الأساتذة والزملاء الذين قدموا لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها والى كل من قدم لنا تشجيعا مهما بلغت درجته

كما نتوجه بخالص الشكر الى كافة أساتذتنا الكرام بقسم العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية بجامعة الوادي على ما قدموه لنا طيلة فترة تكويننا.

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى إما بعد

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة بفضله تعالى

مهداة الى أعز الناس عليا " أمي " و " أبي " بارك الله لي في عمرهم وأدامهما نورا لدربي

لكل عائلتي الكريمة من الأخوة والأخوات الذين ساندوني ولا زالوا، الى رفيقات المشوار اللاتي قاسمنني لحظاته حفظهم الله ورعاهم

الى الصديقة التي تقاسمت معي تعب وثمرة الجهد لهذه المذكرة " خديجة " رعاك الله

الى كل الأساتذة الكرام وكل من ساعدني على انجاز هذه المذكرة وكل من أعرفهم من قريب أو من بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع عسى أن يكون خير يستفيد منها الجميع.

بليلة ثورية.

الإهداء

الى من أحمل اسمه بكل فخر، صاحب القلب الكبير " والدي العزيز "

الى حكمتي ..... وعلمي

الى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل

الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله " أمي الغالية "

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

الى من أظهر لي ماهو أجمل ما في الحياة " زوجي الحبيب "

الى من كان عمري في قربهم، سعادة تنور أقداري " أخوتي وأخواتي "

الى من تخلق في ألف فرحة، ورفيقة روحي

" صديقتي الغالية "

الى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث

وكل من أعرفهم من قريب أو من بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع عسى أن يكون بذرة خير يستفيد منها الجميع

الأحمر خديجة.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	**–**
الإهداء	**–**
فهرس المحتويات	**–**
قائمة الجداول والأشكال	**–**
مقدمة عامة	**أ – د**
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي والشراكة الأورو متوسطية	
مقدمة الفصل الأول	**6**
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	**7**
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	**7**
المطلب الثاني: أشكال وأهداف التكامل الاقتصادي	**9**
المطلب الثالث: مراحل ومشاكل التكامل الاقتصادي	**12**
المطلب الرابع: تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج رائد في نجاح التكامل الاقتصادي	**17**
المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية	**22**
المطلب الأول: مفهوم الشراكة	**22**
المطلب الثاني: المشروع الأورو متوسطي	**23**
المطلب الثالث: التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي	**24**
المطلب الرابع: محتوى ومضمون الشراكة الأورو متوسطية	**25**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: واقع الشراكة الأورو متوسطية في تحسين التجارة الخارجية	
مقدمة الفصل الثاني	**29**
المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية	**30**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية	**30**

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	**31**
المطلب الثالث: مكونات التجارة الخارجية	**31**
المبحث الثاني: اتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي	**32**
المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوربية الجزائرية	**32**
المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة	**34**
المطلب الثالث: آثار الشراكة في مكونات التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات)	**37**
خلاصة الفصل الثاني	**42**
الخاتمة العامة	**44**
قائمة المراجع	**47**
الملخص	**51**

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم:(1-1): مراحل التكامل الاقتصادي	**13**
جدول رقم(1- 2): الدول العميلة الرئيسية للجزائر	**38**
جدول رقم (2-2): الدول الموردة الرئيسة للجزائر	**43**

قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم: (2-1): المساهمات الرئيسية في تطور الواردات لعام 2019	**37**
الشكل رقم: (2-2): حصص الموردين الرئيسين كنسبة مئوية من إجمالي الواردات خلال السنوات (2019- 2018)	**39**

مقـدمة عـامة

مقدمة عامة:

1. توطئة

تميز النظام العالمي الجديد الذي ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بالتطورات حيث ادى هذا التطور الى ظهور عدة مفاهيم جديدة في الجانب الاقتصادي في مختلف مناطق العالم، وقد تراوحت تداعيات هذه الحقبة من دعاوي توحيد التوجه الدولي وصهره في ثقافة كونية واحدة إلى تنامي التكتلات الاقتصادية الإقليمية التي تعدت حدود التجارة لتغطي كافة أوجه الحياة المعاصرة، وقد جعلت هذه التفاعلات على مستوى الاقتصاد العالمي المعاصر، والذي يعكس تزايد الشعور بالحاجة لمزيد من التكامل والتعاون بين مجموعة من الدول التي يتوفر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا، ثقافيا، حضاريا وتاريخيا، والتي تربطها في النهاية مصالح اقتصادية مشتركة فعندما تمتلك أمة إرادتها فإنها تعلن هذه الإرادة في شكل تكتل اقتصادي مندمج قائما على الاتحاد المشترك.

فلم تعد الولايات المتحدة الأمريكية الزعيم الوحيد اقتصاديا كما كانت حيث نمت المجموعة الأوربية وتم إنشاء الاتحاد الأوربي ومن ناحية ظهرت دول جنوب شرق آسيا كقوة اقتصادية صاعدة وخشية فقدان أمريكا السيطرة على السوق العالمي فكونت منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشمالية كتكتل إقليمي فما كان لدول العالم المتقدمة والنامية منها إلا أن تتوجه هذه التكتلات التي تحل المشاكل الاقتصادية فكانت أهم أولويات الاتحاد الأوربي التوجه وإقامة شراكة مع دول جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط لما أملته الظروف التاريخية والجغرافية، بالإضافة إلى الرغبة في التوسع وفتح منافذ جديدة واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق وكان اهتمام الاتحاد الأوربي كبيرا بمسألة الشراكة مع الجزائر بشكل خاص لما تتمتع به من موقع مميز وتمركزها وسط بلدان المغرب العربي باعتبارها بوابة لإفريقيا وكذا قربها من أوربا، حيث عقد مؤتمر برشلونة للشراكة الأورو متوسطية بهدف تسهيل وتوسع المنافذ الجديدة الذي انعقد في نوفمبر 1995 كنقطة انطلاق مشروع الشراكة وإنشاء منطقة التبادل الحر لتدعم الحوار الثقافي والاجتماعي، والجزائر مثلها مثل باقي دول البحر الأبيض المتوسط لجأت لعدة مفاوضات لتتوج في الأخير بتنفيذ اتفاق الشراكة الأورو جزائرية في سبتمبر 2005، شهدت من خلال العشر السنوات تغيرات هامة فهذه الاتفاقية كانت لها انعكاسات واضحة على الاقتصاد الجزائري عموما وقطاع التجارة الخارجية خاصة.

2.إشكالية البحث:

مما سبق ذكره فبالإمكان صياغة إشكالية البحث على النحو التالي:

ما مدى أهمية ونجاح الشراكة الأورو متوسطية في تطوير التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوربي؟

للإلمام بالموضوع نحاول الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الشراكة؟ وماهي الشراكة الأورو متوسطية؟ وما مدى أهميتها؟
- هل يعتبر الاتحاد الأوربي نموذج لتحقيق التكامل الاقتصادي؟
- ماهي اتفاقيات الشراكة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوربي في المجال الإقتصادي والتجاري خاصة؟
- هل تحقيق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوربي عزز من التجارة الخارجية ورفع من قيمتها بين الطرفين؟

3.فرضيات الدراسة:

وبغرض الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة فإنه يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر مؤتمر أو اتفاقية برشلونة من أهم وأول المؤتمرات الأورو متوسطية التي بدأت ومهدت بالعلاقات الأورو متوسطية مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا وذلك من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية.
- الاتحاد الأوربي تمكن من تحقيق تكامل اقتصادي بين مجموعته.
- تحققت بعض اتفاقات الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي خاصة في المجال التجاري.
- نجاح هذه الشراكة وعقد الاتفاقيات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي عزز من رفع المبادلات التجارية (التجارة الخارجية) بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

4.أهداف الدراسة:

- معرفة مدى استفادة الدول من الشراكة مع الاتحاد الأوربي ودعم التجارة الخارجية.
- إبراز النتائج التي تحققت جراء الشراكة مع الاتحاد الأوربي.

5.أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة على أنها تسلط الضوء على الأهمية التي يتضمنها موضوع الشراكة الأورو متوسطية بصفة عامة والتجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي بصفة خاصة كونه يبين لنا مدى أهمية الشراكة في عصرنا الراهن والمستقبلي وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وايجابيات على اقتصاديات الدول.

6.مبررات الدراسة:

- ارتباط الموضوع بالتخصص وقابلية الموضوع للبحث.
- الأهمية التي يتضمنها موضوع الشراكة باعتباره من المواضيع الحساسة التي تعالج عدة مشاكل تعاني منها دول العالم من محاولة معالجة موضوع الشراكة المتوسطية وما توفره هذه الأخيرة من مزايا وايجابيات على اقتصاديات الدول.

7.منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتحليلي قصد التعرف على العوامل المختلفة التي تتحكم في سيرورة الشراكة واستعراض ومناقشة الأفكار التي جاءت بها، واستعمالنا للمنهج الوصفي كان بغرض فهم تشخيص الشراكة والإلمام بكل جوانبها واستخلاص الملاحظات والنتائج كما اعتمدنا المنهج التاريخي والذي من خلاله قمنا بتتبع مراحل وتوقيع وتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

8.هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا البحث وبلوغ الأهداف المرجوة منه، اشتملت الدراسة على مقدمة عامة وفصلان وخاتمة.

الفصل الأول: بعنوان ماهية التكامل الاقتصادي والشراكة الأورو متوسطية، حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية التكامل الاقتصادي مفهوم وأهداف ومراحل التكامل الاقتصادي مع ذكر تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج رائد في نجاح التكامل الاقتصادي.

أما المبحث الثاني يتضمن الشراكة الأورو متوسطية المشروع المتوسطي، مفهومة، التطور التاريخي، مضمون الشراكة الأورو متوسطية.

الفصل الثاني: جاء بعنوان واقع الشراكة الأورو جزائرية في تحسين التجارة الخارجية حيث تطرقنا في المبحث الأول مفهوم التجارة الدولية، أهميتها ومكوناتها.

أما المبحث الثاني تحدثنا فيه على الاتفاقية الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ومسار برشلونة وآثار الشراكة في مكونات التجارة الخارجية (الميزان التجاري).

الفصل الأول

التكامل الاقتصادي والشراكة الأورو متوسطية

مقدمة الفصل :

كانت علاقات التعاون التجاري بين الاتحاد الأوربي والدول العربية غير كافية بين الطرفين بالنظر الى زيادة المطامح النفعية ومن أجل تقوية العلاقات أصبح لابد من إيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقية الشراكة الشاملة في شتى المجالات وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة امن واستقرار في الحوض المتوسطي. ومن خلال مؤتمر برشلونة الذي عقد في 28.27 نوفمبر 1995 بين دول أوربا ودول متوسطية تم فيه الإعلان عن إقامة شراكة دائمة، والعمل على تحديد آليات التعاون الاقتصادي والمالي بين الاتحاد الأوربي ودول جنوب وشرق المتوسط المعمول بها منذ التسعينات.

سنحاول في هذا الفصل الإلمام بمفهوم التكامل الاقتصادي والشراكة المتوسطية، مقسمين الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي

تعتبر التجارة الدولية لها دورا أساسي في تطوير العلاقات الدولية، الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية في الوقت الراهن فأصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وتسعى إليه الكثير من الدول، وعليه فإن المبادرات الدولية التي بذلت ومازالت تبذل لسهر على تخفيف العراقيل والحد من العقبات التي تعرقل تدفقات التجارة الدولية تمثل نوعا من التكامل الاقتصادي باعتباره أنه لا يتحقق إلا بالتبادلات التجارية الحرة بين المناطق التي تختلف فيما بينها في الإنتاج الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي

أولا: من الناحية اللغوية

إن كلمة (التكامل) من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام، وأكمل الشيء أن أتمه وفي القرآن الكريم لقوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم)، وجاء في لسان العرب إن الشيء تكامل أو أكملت الشيء أي أجملته وأتممته.

أما من ناحية الفعل، فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الأخر وترك القطاعات المتنافسة.

تجدر الإشارة الى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الانجليزي Intégration بحيث انه في اللغة الانجليزية اشتق هذا اللفظ من Entage الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح.

فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر، فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل إلا من خلالها، كالقطن مثلا المستعمل في صناعة المنسوجات، وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا، كما يمكن أن يكون التكامل بين دولتين أحداهما صناعية والأخرى زراعية.[1]

ثانيا: التكامل من منظور اقتصادي

إن كلمة التكامل الاقتصادي قد تم تحليلها بعدة أشكال مختلفة فبعض الباحثين يدخلون في نطاقه التكامل الاجتماعي، ويوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي وجاء من يعرض أيضا أن مجرد العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي. ومع ذلك فإن الإصلاح يستخدم

[1] محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص64.

عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة.

ويمكن النظر الى هذا التكامل على أنه يمثل مجموعة من الترتيبات في شكل اتفاقية بين مجموعة من الدول تسعى الى تعظيم المصلحة الاقتصادية المشتركة فيما بينها عبر الزمن.[1]

وعلى هذا الأساس فإن إعطاء تعريف للتكامل يثير عدة مشاكل من حيث علاقة المفهوم ببعض المفاهيم مثل: التوحيد، التنسيق والتعاون الإقليمي، وفي هذا الإطار يمكننا عرض مجموعة من التعاريف المفسرة لهذا المفهوم كما يلي:

حيث يرى B Balassa: مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا إذ يعرفه على أنه: عملية وحالة فبوصفه " عملية " يتضمن التدابير والإجراءات التي تهدف الى إلغاء وإزالة الحواجز الجمركية بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى الدول المختلفة التي تسعى الى تحقيق التكامل فيما بينها، أما بوصفه " حالة " أي أن الدول المعنية بهذا التكامل قد وصلت الى نوع من التوازن الاقتصادي الذي تغيب فيه كل الأشكال المختلفة للتمييز والتفرقة بين الاقتصاديات الوطنية.[2]

ويرى G Myrdal:أن مفهوم التكامل الاقتصادي عبارة عن العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي الى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوى الوطني بل أيضا على المستوى الإقليمي.[3]

أما Tinbergen: فيعرف التكامل الاقتصادي على أنه: عملية تشمل على العديد من الجوانب التي ذكرها B Balassa وبالتالي فهو عبارة عن إيجاد أحسن السبل " الأطر " للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة كافة العقبات والمعوقات أمام هذا التعاون.[4]

فالتكامل الاقتصادي هو مصطلح عام يغطي مجموعة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من بعض، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة الى الاتفاق.

---

[1] محسن الندوي، **نفس المرجع السابق**، ص 65.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص14.

[3] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص6.

[4]Ricardo Petrella les principaux défis economique de la mondialisation actuelle (conseiller a la comission européenne professeur a luniversité cathique de Louvain) 2001

ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل، لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص التقارب الثقافي واللغوي، التقارب الجغرافي، الاستراتجي والمصلحي الى غير ذلك من الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي.[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن التكامل الاقتصادي هو عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر قصد إزالة العراقيل على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، والعمل على التنسيق بين مختلف سياستها الاقتصادية من أجل بلوغ أهداف اقتصادية معينة غير أنه من الضروري التمييز بين التعاون الاقتصادي والتكامل الاقتصادي، فالهدف من التعاون الاقتصادي (Coopération Economique) هو تخفيف أثر العقبات الموجودة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتقليل منها، أما التكامل الاقتصادي (Intégration Economique) يذهب الى أبعد من ذلك حيث يعمل على إزالة هذه العراقيل وتوفير الشروط الملائمة لزيادة فاعلية وعمق العلاقات الاقتصادية بين الدول، ومن هنا فإن فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات هيكلية وآثار واضحة المعالم في الاقتصاديات الوطنية للدول الأطراف في التكامل.[2]

ويمكننا القول أن الاتفاقيات التجارية الدولية التي تم توقيعها بين مختلف الدول والتي تهدف أساسا الى تنشيط التبادل التجاري الدولي تعتبر نوعا من أنواع التعاون الاقتصادي الدولي، أما الجهود المبذولة من طرف دولتين أو مجموعة من الدول في إطار منطقة حرة للتبادل أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة والهادفة إلى إزالة الحواجز التي تقف في وجه التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في منطقة تكاملية فهي تشكل نوع من أنواع التكامل الاقتصادي الدولي.[3]

المطلب الثاني: أشكال وأهداف التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: أشكال التكامل

يمكننا تلخيص أشكال التكامل فيما يلي:

---

[1] محسن الندوي، **مرجع سبق ذكره**، ص65.

[2] سامي عفيف حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص32.

[3] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص46.

أولا: التكامل الأفقي(L'intégration Economique Horizontale):

ظهر هذا النوع من التكامل بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يقوم هذا التكامل على بناء الإدارة الحرة للدول الأطراف واتفاقها عليه وتنظيمها له، وتكون عادة هذه الدول متقاربة في مستوى التقدم الاقتصادي ومتجانسة في طبيعة أنظمتها أو من ناحية انتمائها القومي.[1]

وينصب هذا النوع من التكامل على التوسع الجغرافي وذلك بضم مشاريع إنتاجية تعمل في نفس النشاط الاقتصادي وتقوم بانتهاج سلع وخدمات متشابهة لتشكل مشروعا واحدا، وهذا قصد رفع كفاءة وأداء المشروعات أو الوحدات الإنتاجية وذلك بالاستفادة من الوفيرات الخارجية التي تتوفر للوحدات المنظمة، وبالتالي يؤدي الى الحد من الآثار السلبية للمنافسة، غير أن هذا الشكل من التكامل قد يؤدي الى بروز نزعات احتكارية إذا ما أدت عملية الاندماج التكاملي الى الاستحواذ على نسبة كبيرة من السوق، بحيث لا يستفيد المستهلك من الانخفاض الحاصل في التكاليف.[2]

ثانيا: التكامل العمودي (الرأسي) (L'intégration économique verticale):

ظهر هذا النوع من التكامل في مرحلة الاستعمار، حيث تقوم الدول المستعمر بضم وحدات أو قطاعات إنتاجية الى قطاعاتها من الدول التي تم استعمارها، لذلك اقترنت علاقات التكامل العمودي بظهور التبعية الاقتصادية التي أصبحت رمزا لتخلف الدول النامية في علاقاتها مع الدول المتقدمة الصناعية.[3]

حيث يقوم هذا النوع من التكامل بين بلدين أحدهما متقدم والآخر نامي يقع تحت سيطرة الأول بشكل مباشر وكامل (فيتخصص الأول في المنتجات المصنعة والثاني في المواد الأولية بشكلها الخام)، واستمر هذا النوع من التكامل حتى بعد نيل هذه الدول لاستقلالها السياسي، حيث بقيت تابعة للدول الرأسمالية الصناعية من خلال آليات السوق الدولية التي توجهها المصالح الرأسمالية.[4]

ثالثا: التكامل الإقليمي (L'intégration Economique régionale):

يقصد به التكامل بين مجموعة معينة من الدول في علاقات خاصة بينها، وقد ينشأ نوع من التشابك أو الترابط بين عدد من الأقطار أو الدول نتيجة لظروف سابقة مرت بها هذه الدول، والملاحظ أن ما هو قائم اليوم

---

[1] محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، **المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، 2001، ص11.

[2] صلاح الدين نافع سليمان، **التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، 1990، ص7.

[3] محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[4] صلاح الدين نافع سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

على المستوى العالمي راجع لعوامل تاريخية قسرية أو استعمارية، أو من خلال ما أفرزته النهضة التكنولوجية والتقدم العلمي من منتجات وسلع انتشر إنتاجها واستعمالها وتوزيعها في مختلف دول العالم، مما جعل انتشارها أمرا واقعا بما يمكن النظر الى التكامل الاقتصادي الدولي على أنه عملية تقريب الاقتصاديات بعضها بالبعض الآخر وصولا الى توحيدها.[1]

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي

أولا: أهداف اقتصادية

– توسع الأسواق الوطنية أمام المنتجين المحلين لتمكينهم من الاستفادة من وفرات الحجم مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المستهلكين.

– الوصول الى تخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء وكذا الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية وتحقيق أكبر كفاية اقتصادية وأحسن رفاهية للسكان.

– تقوية موقف الدول الأعضاء في السوق العالمية ويزيد من قوة المساومة لديها وذلك بنسبة التجارة الدولية لدول هذا التكامل.

– زيادة حجم التجارة البينية بين بلدان منطقة التكامل نظرا لإلغاء الحواجز الجمركية.

– رفع مستوى التنمية وذلك لما مكن عملية التكامل من القدرة على تسهيل عملية التنمية.[2]

ثانيا: أهداف سياسية للتكامل الاقتصادي

– تقليص الأمن القومي والسلام وتقليص المنازعات بين الدول الجيران.

– رغبة دولة ما في السيطرة السياسية على بعض الدول الأخرى الأقل نموا اقتصاديا والرغبة في تطوير اقتصادها.

– بناء تكامل سياسي ما بين الدول وبالتالي تمهيد للوحدة السياسية.

ثالثا: أهداف عسكرية واجتماعية

– الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الأعضاء في التكامل.

– رفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دولة معينة نتيجة دخولها في نموذج تكاملي مع دولة أكثر تقدما منها.

---

[1] محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] بيلا بلاسا، **نظرية التكامل الاقتصادي**، ترجمة د. راشدي البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1964، ص10.

- تضافر الجهود المالية والعلمية والبشرية وتسخيرها في البحث والتطوير الذي يشمل جميع جوانب الحياة.
- إعادة توزيع السكان في الدول المعنية بالتكامل.
- حل بعض المشاكل الدولية كمشكل البيئة.[1]

المطلب الثالث: مراحل ومشاكل التكامل الاقتصادي

الفرع الأول: مراحل التكامل الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة تبدأ بمنطقة التجارة الحرة وينتهي بالاندماج الاقتصادي، وكلما زاد الانتقال من مرحلة الى مرحلة الى أخرى زادت درجة التكامل الاقتصادي.

أولا: منطقة التجارة الحرة:

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة الى الدول الأخرى وبذلك يوافق الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.[2]

ثانيا: الاتحاد الجمركي:

وهو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية، ويعمل على تنظيم عملية التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التجارة وتوسيع نطاق السوق.[3]

ثالثا: السوق المشتركة:

يعتبر درجة متقدمة من درجات التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي استطاعت أن تقيم منطقة تجارة حرة فيما بينها ثم توصلت الى إقامة اتحاد الدول غير الأعضاء في التكامل الاقتصادي.[4]

وعلى ذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع، الأشخاص ورؤوس الأموال في حرية تامة وفي ظل السوق المشتركة يصبح لسياسات الدول الأعضاء للنواحي المالية والنقدية والاجتماعية درجة

---

[1] محمد توفيق عبد المجيد، **العولمة والتكتلات الاقتصادية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 136-137.

[2] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص195.

[3] آسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة 2007، ص27.

[4] السعيد بوشول، **واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009، ص25.

كبيرة من الأهمية إذا يصبح ضروريا لأسواق السلع وعوامل الإنتاج وإلا ترتب عن اختلاف مثل هذه السياسات تميز بين السلع أو عوامل الإنتاج يكون من شأنه أن يجعل حرية انتقالها غير محققة في الواقع.[1]

رابعا: الاتحاد الاقتصادي:

يتغير درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية.[2]

ويتضمن الاتحاد الاقتصادي ما يلي:

- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.
- تحقيق التنسيق بين السياسات الاقتصادية النقدية والمالية لدول الأعضاء.[3]

خامسا: الاندماج الاقتصادي:

هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية الى تحرير حركة الأشخاص ورؤوس الأموال وإنشاء المشروعات وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية والمالية بحيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.[4]

جدول رقم:(1-1): مراحل التكامل الاقتصادي

مراحل التكامل	تخفيض العوائق التجارية المتبادلة	إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء	جدار جمركي اتجاه العالم الخارجي	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق للسياسات الوطنية	توحيد السياسات النقدية والمالية تحديدها السلطة المركزية
اتفاقيات التجارة التفاضلية	✓					
منطقة التجارة الحرة	✓	✓				

[1] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر– النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998، ص81.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2000، ص270.

[3] التوني ناجي، **آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية المتوسطية على تجارة البلدان الإسلامية، ورقة بحثية منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة**: سلسلة المالية والصناعة، العدد20، ص3.

[4] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

الاتحاد الجمركي	✓	✓	✓			
السوق المشتركة	✓	✓	✓	✓		
الاتحاد الاقتصادي	✓	✓	✓	✓	✓	
التكامل الاقتصادي والسياسي التام	✓	✓	✓	✓	✓	✓

المصدر: سكينة حملاوي، **انعكاسات الأزمات الاقتصادية على التكتلات الاقتصادية الإقليمية – دراسة حالة الاتحاد الأوربي أزمة اليورو**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير بسكرة، 2017/2016، ص101.

الفرع الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي

يواجه قيام التكامل الاقتصادي مشاكل قد تكون قبل تنفيذ المرحلة الأولى منه، مما يعمل على عدم قيامه إطلاقا، وقد تكون هذه المشاكل أثناء مرحلة من مراحله، مما يحول دون الوصول الى المرحلة الموالية، وهذه المشاكل متعددة يمكن أن تتمثل في:

أولا: مشاكل تتعلق بهياكل اقتصاديات دول أطراف التكامل

1. تشابه الهياكل الإنتاجية لدول التكتل

يصعب إقامة تكامل اقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول تتشابه وتتقارب هياكلها الإنتاجية، سواء من حيث أدوات الإنتاج أو من حيث هيكل صادرتها وواردتها، وهذا يتناقض مع شروط وجود النواقص والفوائض، فهذا التقارب لا يخدم التبادل التجاري بين الدول المراد تكتلها، وتظهر هنا عدم الحاجة الى التكامل لأنه لن يزيد في التبادل التجاري، باعتبار أن هذه الدول تنتج نفس المنتوج وليست بحاجة الى بعضها، هذا التشابه في الهياكل الإنتاجية الى زيادة حدة المنافسة بينها والمضاربة على عدد محدود من الأسواق.

2. ضعف البنية التحتية لبعض الدول:

وجود البنية التحتية القوية من وسائل نقل ومواصلات وشبكة معلومات قوية، محفز أساسي وعامل مهم جدا لقيام التكامل، ولهذا فإن ضعف هذه البنية في بعض الدول يقف كحائل أمام إقامتها لتكامل اقتصادي، لأن تطور البنية التحتية يسهل عملية التبادل التجاري بين الدول مما يجعلها تتم في وقت قصير بأقل التكاليف، بما يحقق هدف من أهداف إقامة التكامل الاقتصادي.[1]

ثانيا: تباين درجات النمو وأساليب التنمية والسياسات الاقتصادية المتبعة

يؤدي الاختلاف الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي ودرجات النمو بين الأقطار المختلفة، الى صعوبات كبيرة في قيام التكامل الاقتصادي بين هذه الدول، لأن الدول الأكثر تقدما سوف تستقطب الجهود الإنمائية ومكاسب التكامل، وسوف تتجه إليها عناصر الإنتاج القابلة للانتقال لتوفر الخبرات ورؤوس الأموال، كما تحرم الدول الأقل نموا من ذلك، ولهذا كان من شروط إقامة تكامل اقتصادي تقارب مستويات التنمية، حتى يكون هناك نوع من العدل في توزيع مكاسب التكامل، ويشترط تقارب مستويات التنمية لأنه من الصعب أن تكون هذه الأخيرة متماثلة بشكل تام.

أيضا اختلاف أساليب التنمية من أسلوب التخطيط الشامل أو الجزئي أو الاختياري أو عدم إتباع التخطيط أصلا قد يخلق بعض المشاكل نظرا لاختلاف السياسات الاقتصادية، وعدم وجود تنسيق في هذه الأخيرة يعتبر من عوائق إقامة تكامل اقتصادي، ولهذا كان من الضروري إقامة تكامل تنسيق للسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية التي بدورها تحتاج الى إعادة نظر في نظم الإنتاج والتبادل وهياكل التكاليف والأسعار وغيرها.[2]

ثالثا: مشاكل تتعلق بالجانب السياسي والوعي بضرورة التكامل

قد تقف الإدارة السياسية لأصحاب القرار كحاجز أمام إقامة تكامل اقتصادي، فغياب الإدارة السياسية كان في العديد من المرات حاجز أمام تقدم التكامل الاقتصادي العربي، كما أن اختلاف أنظمة الحكم من نظام ملكي الى جمهوري واختلاف الأنظمة الاقتصادية المتبعة لكل دولة، من شأنه أن يعيق التكامل الاقتصادي نظرا لتباين المصالح والأهداف في المدى الطويل، ولا يمكن اعتبار هذا العائق قائم في كل الحالات إذ لا يمكن تعميمه لأنه هناك من الدول من استطاعت تجاوز هذه الاختلافات، وكمثال على ذلك الدول الأوربية رغم اختلاف أنظمتها في الحكم ورغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية فيما سبق إلا أنها استطاعت أن تحقق تكاملها.

---

[1] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة وهران، 2012-2013، ص 50.

[2] نوار كريم، **التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2002، ص52.

وقد لا يتحقق التكامل نظرا لنقص الوعي لدى شعوب بعض الدول بأهمية تكاملها وبالمزايا التي يتيحها لها، أو اعتقاداتهم الخاطئة بشأن التكامل في أنه يزيل سيادة البلد ويعمق تبعيتها ويقسم مواردها على مجموعة الدول التي ستتكامل معها، وينقص من إيراداتها نظرا لإلغاء التعريفات الجمركية وغيرها من المعتقدات الخاطئة.[1]

رابعا: المشاكل المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات التكامل

قد تبدأ بعض الدول في بناء تكاملها الاقتصادي فتقوم بتوقيع اتفاقيات تدخل في إطار تكاملها، لكن قد تواجه تنفيذ تلك الاتفاقيات بعض المشاكل أثناء التنفيذ فمثلا وضع تعريفة جمركية موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء ذات التعريفات الجمركية المختلفة، قد يؤدي ببعض الدول الى عدم قبول هذه التعريفة الموحدة لأنها تقل مثلا عن الرسم الذي تفرضه على واردتها من السلع الأجنبية، والبعض الآخر من الدول يرفض تعريفة موحدة تزيد عن الرسم المعمول به خشية منها أن تتعرض مصالحها التجارية للخطر، وقد يخلق الاتفاق على إزالة الحواجز الجمركية وعلى وضع تعريفة جمركية واحدة الانحراف بالنسبة للتجارة إذ ما حدث تحايل على الحواجز التي تقيمها الدول الأعضاء كأن تقوم إحدى الدول الأعضاء في المنطقة بتطبيق أدنى تعريفة جمركية على سلعة تريد استيرادها من دولة أو دول غير أعضاء في المنطقة لأنها تكلفها أقل مما لو تستوردها من دولة عضو، وهذا الأمر يتنافى مع هدف التكامل الاقتصادي المتمثل في توسيع نطاق التجارة ما بين الدول الأعضاء، وهذا المشكل قد يحدث في المرحلة الأولى (منطقة التجارة الحرة)، لأنه لا يوجد هناك توحيد للتعريفات الجمركية اتجاه الخارج، مما قد يحول دون استمرار المراحل الأخرى للتكامل، كما يطرح على مستوى منطقة التجارة الحرة بعض المشاكل الأخرى كانحراف الإنتاج وانحراف الاستثمار أيضا.

ومن المشاكل الأخرى التي تطرح على مستوى التكامل الاقتصادي مشكلة توزيع مجموع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء في التكامل، وكيفية تعويض خسائر بعض هذه الدول من الإيرادات الجمركية، فالإيرادات المحصلة من بعض الدول الأعضاء متباينة نتيجة اختلاف مساهمة كل دولة في إيرادات الاتحاد الجمركي، وهنا يطرح الأشكال حول الأساس الذي يتم وفقه توزيع هذه الحصص، أما فيما يخص توزيع الضرر فقد يتخذ التعويض صورة منح معاملة تفضيلية أو تحويل بعض الموارد الى الدول التي حققت مكاسب أقل من الدول التي حققت موارد أكبر.

[1] بوزكري جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

الى جانب هذه المشاكل هناك مشكل انتقال عناصر الإنتاج وإقامة المشروعات الجديدة، وأيضا مشكل فصل المنازعات بشأن الاتفاقيات المبرمة وتعديلها، وكل هذه المشاكل تحصل في المراحل الأولى من التكامل وذلك قبل تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية وقبل وجود سلطة فوق قومية.

ومما سبق يتضح لنا أن إقامة أي تكامل اقتصادي بين دولتين أو أكثر، قد يخلف آثار سلبية تكون في المدى القصير، أما الآثار الايجابية وهي المهمة فيتطلب ظهورها وقتا أطول، كما قد لا يتم التكامل من البداية إذا لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لإقامته أو واجهته مشاكل، ويحدث أن تواجهه مشاكل في مرحلة من مراحله خاصة في المراحل الأولى منه مما يعرقل استمرارية الوصول الى بقية مراحله.[1]

المطلب الرابع: تجربة الاتحاد الأوربي كنموذج رائد في نجاح التكامل الاقتصادي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت تظهر عدة تجارب للتكامل الاقتصادي ومع مرور الوقت بدأ يتزايد عددها رغم اختلاف دوافع كل واحدة منها، لكن هذه التجارب باءت بالفشل ولم تصل الى نفس المستويات من التكامل الاقتصادي، فمنها من تعثر طريقه في المراحل الأولى منه ومنها من وصل الى مراحل متقدمة وأصبح يضرب به المثل في التكامل الاقتصادي.

ويمثل الاتحاد الأوربي حاليا أكبر تكتل اقتصادي عالمي فهو يضم حاليا 25دولة أوربية ويمثل الكتلة البشرية الثالثة بعد الصين والهند، ويعتبر أول تكتل يكمل المراحل الخمس للتكامل الاقتصادي، فقد حقق الوحدة النقدية سنة 1999ويطمح لتحقيق الوحدة السياسية حاليا.

سنحاول إعطاء لمحة مختصرة على هذا النموذج للتكامل باعتباره نموذج للتكامل الاقتصادي الناجح الى حد بعيد.

أولا: دوافع قيادة الاتحاد الأوربي:

يمكن تلخيص دوافع وأسباب قيام الاتحاد الأوربي في النقاط التالية:

1.ظهور الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا كقوتان اقتصاديتان عالميتان جعل اقتصاد أي بلد أوربي صغيرا نسبيا بالمقارنة مع هاتان القوتان.

2.خروج أغلب الدول الأوربية من الحرب العالمية الثانية منهكة، حيث دمرت مرافقها تدميرا شاملا وأصيبت باختلال شديد في اقتصادها، وقد تميز اقتصادها ما بعد الحرب العالمية الثانية بما يلي:

[1] صباح شناييت، **آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص60.

– كانت تعاني عجز في ميزان مدفوعاتها مركز مع أمريكا، وكان يغطى قبل الحرب بامتيازات خارجية.

– انخفاض الأرصدة الذهبية لدول أوربا بعد الحرب انخفاضا كبيرا، نتيجة لتركيز الذهب في الولايات المتحدة الأمريكية.

– إصابة تجارة أوربا مع بقية العالم باختلال شديد

–أصبحت تبذل جهود خاصة للاستثمار في مستعمراتها، ولكن تلك الاستثمارات كان ناتجها أو عائدها بطئ.

– ارتبطت اقتصاديات أوربا ارتباطا كبيرا باقتصاديات الولايات المتحدة الأمريكية.

– الكثير من الدول الأوربية فقدت الفوائد التي كانت تجنيها استثماريتها في الخارج، بل تراكمت عليها الديون.

3.وعي الدول الأوربية بأهمية تكاملها لإعادة شملها والنهوض ثانية باقتصادها المنهار من جراء الحرب ورفع مستوى معيشة أفرادها.

4.الدافع السياسي كان له دور في قيام الاتحاد الأوربي، فقد كانت ترمي الدول الأوربية من خلال تكاملها الاقتصادي الى إحلال السلام بينها وإيقاف الحرب والنزاعات التي كانت تنشب بينها، كما كانت تطمح الى الوصول الى وحدتها السياسية.

ونظرا لهذه الدوافع وللتغلب على الصعاب التي واجهتها الدول الأوربية بعد الحرب كان لابد لها من إقامة سوق متسعة وتوسيع نطاق إنتاجها وتعاونها في مجال الاستثمار، وقد اقترح الجنرال "مارشال" وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في خطاب ألقاه في جامعة هارفارد في 7جوان 1947 على أن تقوم الدول الدول الأوربية بالتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها نتيجة لاختلال التوازن الاقتصادي بها بعد الحرب وأن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوربية لدعم جهودها المشتركة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.[1]

ثانيا: السياق التاريخي للاتحاد الأوربي (مساره):

إن فكرة توحيد أوربا اقتصاديا ليست جديدة بل هي فكرة ظلت تراود الساسة الأوربيين مدة طويلة، حيث كانت هناك دعوة لإنشاء الولايات المتحدة الأوربية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ولإعادة اعمار أوربا أنشأت

[1]Brulant Le Traite De Masrricht; **Genese Analyse Commentaires** 2eme Edition Bruxelle 1994

منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي في مدينة باريس سنة1948 لتخصيص المعونة الخاصة ببرنامج الإنعاش الأوربي (مشروع مارشال) على الدول المشتركة فيه على أن يكون ذلك مشروطا بموافقة إدارة المشروع في واشنطن وعندما انتهى مشروع مارشال تحولت تلك المنظمة الى منظمة أوسع منها وعرفت باسم المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية التي أصبح عدد الأعضاء فيها في سنة 1950 سبعة عشر دولة أوربية، وقد استمت هذه المنظمة في تعمير دول أوربا الغربية والنهوض باقتصادها التي تأثرت تأثيرا كبيرا من جراء الحرب العالمية الثانية، إضافة ألي أنها قامت بدور هام في معالجة موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيها، كما ساعدت المنظمة في إقامة اتحاد المدفوعات الأوربي الذي أنشأ عام 1950 لغرض تسوية حقوق وديون الأعضاء في المنظمة من خلال العلاقات متعددة الأطراف بعد ذلك تكونت " الجماعة الأوربية للفحم والصلب " وكانت اقتراحا فرنسيا حيث قدم " روبير شومان " وزير خارجية فرنسا وألمانيا إنتاجهما من الفحم الصلب تحت تصرف سلطة عليا مشتركة في منظمة دولية، يسمح للدول الأوربية الأخرى بالانضمام إليها، وتمت اتصالات بين الدول المعينة أسفرت عن عدم موافقة بريطانيا على الانضمام إيثارا منها لعلاقتها مع دول الكومنولث على أية التزامات إزاء القارة الأوربية، في حين أعلنت فرنسا وألمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورغ موافقتهم وكان التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في باريس يوم 8 أفريل 1951 وأصبحت نافذة المفعول في 25 جوان 1952 وكان هدف هذه الهيئة تهيئة أفضل السبل لتنشيط صناعة الحديد والصلب عن طريق إزالة جميع العوائق التي كانت تحول دون انتقال الخامات والوقود وخردة الصلب والحديد الزهر والصلب بين هذه الدول، وكان الحرص بالدرجة الأولى على أن تتمكن هذه الدول من الإنتاج بصورة أكثر كفاءة واتقانا وبأقل التكاليف.

وقد ألغيت الحواجز الجمركية لمنتجات الفحم والحديد والصلب بالنسبة للدول المنضمة الى الهيئة، كما ألغي بالتدريج نظام الحصص والقيود الأخرى التي كانت مفروضة على تحويل العملة بين الدول المنضمة فيما يتعلق بتلك المنتجات، كما تم تخفيض تكاليف النقل بنسبة كبيرة، وقد دفع هذا النجاح دول أوربا الست الى أنشاء جماعات أخرى مماثلة للزراعة والنقل والصحة.

وفي الفاتح من جوان 1955 اقترح " هنري سباك " وزير خارجية بلجيكا إقامة سوق أوربية مشتركة وكان ذلك في مؤتمر عقد بإيطاليا، وقد خرج المؤتمر بقرار تشكيل لجنة من الخبراء لدراسة هذا الاقتراح واجتمع الخبراء في بروكسل ببلجيكا في سبتمبر 1955 وبحثوا إمكانية إنشاء سوق أوربية مشتركة وانتهت تلك اللجنة بإصدار تقرير عرف باسم تقرير " سباك "، ووافق وزراء خارجية الدول الست على المبادئ الواردة في ذلك التقرير في ماي 1956 في مؤتمر " فينيسا " وقرروا عقد مؤتمر في بروكسل لوضع نصوص المعاهدة، وقد افتتح ذلك المؤتمر في

25جويلية1956 وانتهى في مارس 1957 حيث تم التوقيع من طرف الدول الست على معاهدة " روما " بتاريخ 25 مارس 1957 لتصبح سارية المفعول بداية من الفاتح جانفي 1958.[1]وقد حددت المعاهدة أهداف السوق المشتركة فيما يلي:

- إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، وتوحيد التعريفات التي وضعتها هذه الدول في مواجهة العالم.
- السماح بحرية انتقال رؤوس الأموال والقوى العاملة والبضائع.
- تنسيق الإنتاج، وإلغاء القيود المفروضة على إنشاء الشركات في أقاليم الدول الأعضاء.
- وضع سياسات موحدة في مجال الزراعة.
- وضع سياسات تجارية موحدة.
- تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- إنشاء بنك أوربي استثماري.
- انتساب دول وأقاليم ما وراء البحار للسوق بقصد زيادة التبادل والمعاونة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أنجزت السوق الأوربية المشتركة في جانفي 1967 أحد أهم أهدافها، وهو إلغاء الحواجز الجمركية قبل موعدها المقرر بثلاث سنوات، مما دفع دول أخرى للانضمام الى السوق، ففي عام 1973 انضمت كل من المملكة المتحدة والدانمارك وايرلندا، ليصل عدد الدول الأعضاء الى تسع دول. وانضمت اليونان عام 1981 وكل من اسبانيا والبرتغال عام 1986 ليبلغ عدد الأعضاء بذلك 12 دولة، وفي فيفري عام 1986 جرى التوقيع على وثيقة تعاقدية هامة عرفت ب " الصك الموحد " حيث عدلت هذه الوثيقة معاهدة روما تعديلا جوهريا بإقرارها الانتقال بالمجموعة الأوربية من مرحلة السوق المشتركة الى السوق الموحدة، وأصبحت الدول الأعضاء في معاهدة روما كتلة اقتصادية واحدة بلا أية حدود جمركية بينها، كما أصبحت هناك شبه حرية كامل لانتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات بين الدول الأعضاء، وأدخلت معاهدة " ماستريخت " في السابع من فيفري سنة 1992 ستة مظاهر للوحدة الأوربية. تمثلت في تقوية الوحدة الاقتصادية الأوربية.[2] ووضع أسس الوحدة النقدية وإيجاد عملة موحدة وتنسيق السياسات الخارجية وإيجاد نواة للدفاع المشترك وتحقيق تعاون أوسع في

[1]Jean Pierre Bibon "**Introductio n a Leconomie Internationale**" Edition Gaeton Morin Canada1993 p95

[2]DidiercohenLeuro19971999 Leuro des **prépartifs Les Editions Dorganistion** paris 1997 P28

المجالات الداخلية المختلفة كتحقيق نوع من المواطنة الأوربية وتنسيق السياسة الاجتماعية في مجال حقوق العمال، وقد حددت المادة الثالثة من معاهدة " ماستريخت " الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها الاتحاد الأوربي وتمثل في ما يلي:

- إسقاط الرسوم الجمركية والتقليص الكمي في النفقات على خروج ودخول البضائع.
- سياسة تجارية مشتركة.
- سوق داخلية تتمتع بحق إلغاء جميع العقبات بين الدول في سبيل التمتع بحرية انتقال البضائع والأشخاص ورؤوس الأموال والخدمات.
- للإجراءات المتعلقة بدخول وتنقل الأشخاص ضمن سوق داخلية.
- سياسة مشتركة في مجال النطاق الزراعي وصيد الأسماك.
- سياسة مشتركة في مجال النقل.
- إتباع نظام يثبت أن المنافسة في السوق الداخلية سليمة وغير محرمة.
- تقريب النظم والقوانين الوطنية نحو المدى الضروري لتحقيق وظيفة السوق الواحدة.

ونظرا للخطوات الجادة نحو الوحدة الأوربية سارعت ثلاث دول للانضمام للاتحاد الأوربي في جانفي 1995 وهي: فلندا والسويد والنمسا، ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء 15 دولة.[1]

وبحلول جانفي 1999 انطلقت العملة الأوربية الموحدة " الأورو " بحيث انظم الى هذه الوحدة 11 دولة أوربية، وتخلف على الانضمام 4 دول وهي: السويد واليونان وبريطانيا والدنمارك، وتم وضع هذه العملة للتداول في الفاتح من جانفي سنة 2002 لتكتمل بذلك الوحدة الأوربية.

وفي الفاتح من ماي سنة 2004 انضمت 10 دول أوربية جديدة الى الاتحاد الأوربي وهي: قبرص، استوانيا، ليستونيا، ليتوانيا، مالطا، بولونيا، جمهورية تشيك، سلوفاكيا، سلوفانيا، المجر. وهذا بعدما استوفت شروط العضوية وهي :

- وجود نظام ديمقراطي وقانوني
- احترام حقوق الإنسان
- حماية حقوق الأقليات الوطنية

[1]Jean Boulouis **Droit lnstitutionnel de l'union européenne** 6 éme édition Montchrestien Delta paris P22

- مستوى معين للتشريعات الاجتماعية
- حماية البيئة
- نظام اقتصادي يعمل بكفاءة عالية

وبهذا الانضمام الكبير للدول العشر أصبح الاتحاد الأوربي يضم 25 دولة أوربية ويمثل أكبر تكتل اقتصادي عالمي.

وفي الأخير ومن خلال العرض المختصر لمسار الاتحاد الأوربي، يمكن القول بأنه حقق ما لم يحققه أي تكامل اقتصادي آخر حيث وصل للوحدة النقدية ويعمل على تحقيق الوحدة السياسية، وبهذا أصبح يمثل النموذج الرائد للتكامل الاقتصادي.[1]

المبحث الثاني: الشراكة الأورو متوسطية

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

في هذا المطلب سنتطرق الى مفهوم شامل عن الشراكة، حيث وجدنا عدة تعاريف ومنها:

الشراكة الأجنبية هي عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدماتي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس مال الملكية، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.[2]

وعرفت أيضا على أنها إحدى المشاريع الخارجية المعروضة على الدول العربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، ويعد الاتحاد الأوربي المهندس والمحرك الرئيسي لها باعتبار زمن فرنسا التي لا تزال تعتبر هذه المنطقة بحكم الإرث والعلاقات التاريخية امتدادا لها، لهذا جاءت هذه الورقة لتبيان الجوانب الأساسية التي ركزت عليها هذه الشراكة، والأهداف الحقيقية التي يسعى أطرافها لتحقيقها غير تلك الأهداف المثالية التي يتم الترويج

[1] Jean Marc Foret **Droit et Pratique de l'union européenne** 3 éme édition Gualino éditeur paris P24

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص426،

لها بصورة علنية من جهة، وتبيان الآليات والوسائل التي تم الاعتماد عليها من أجل تحقيقها على أرض الواقع من جهة ثانية.[1]

كما عرفت على أنها عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية في السلع وتنقلات عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من دول الأعضاء.[2]

ومن هنا يمكننا تعريف الشراكة على المستوى الكلي على أنها تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدماتي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة رأس مال، العمل، التنظيم، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعا إليها الاتحاد الأوربي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).[3]

المطلب الثاني: المشروع الأورو متوسطي

تتميز الدول المتوسطية بعد التجانس بينها بسبب الفوارق الاقتصادية الكبيرة في الثروة، وفي الدخل وكذا الإنتاج الداخلي خاصة فهناك شمال غني يبلغ الناتج المحلي فيه حوالي 07تريليون دولار، ومتوسط دخل الفرد فيه نحو 21 ألف دولار، وجنوب فقير لا يتجاوز متوسط الدخل السنوي للفرد فيه 1000 دولار أمريكي، وناتج إجمالي وطني لا يصل الى598 مليار دولار، أما فيما يخص المبادلات التجارية فإن دول الشمال تصدر الى دول الجنوب الآلات وأدوات الإنتاج والسلع المصنعة ذات التركيبة التكنولوجية العالية غالبا، كما تستورد من دول الجنوب المواد الخام كالنفط والقطن بالإضافة الى المنتجات الزراعية، أما حصة دول المجموعة الأوربية في التجارة العالمية فتقدر بنسبة 19% مقابل 17% للولايات المتحدة و 8% لليابان، مقابل 2.9% للعالم العربي، مع الإشارة أن النفط يشكل 68% من الصادرات العربية، وتبلغ نسبة الصادرات العربية للاتحاد الأوربي 26% من

[1] http// asjp cenist. dz. Date de 28/02/2022. H20:26

[2] الياس عقال، **تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003–2014)**، بسكرة، ص 5.

[3] www.ar.wkipedia.org.date.de28/02/2022.h21:09- تاريخ الاطلاع، 28/02/2022 h09:09

إجمالي الصادرات العربية، أما الواردات العربية من الاتحاد الأوربي فتشكل نسبة 45.6% من إجمالي الواردات العربية.[1]

المطلب الثالث:التطور التاريخي للتعاون الأورو متوسطي

قد تم إبرام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين الطرفين بصفة ثنائية بين دول عربية وأخرى أروبية، وعلى مستوى المجموعة الأوربية مع بعض الدول العربية كل على انفراد مثل: مصر، تونس، المغرب، الجزائر، سوريا، الأردن، لبنان، وقد اتسمت هذه الاتفاقيات بمنح أفضليات في التعامل التجاري والاقتصادي والإعفاء الضريبي، وهذه الاتفاقيات أوسع من نطاقا من سابقتها نظرا لاحتوائها على تقديم بعض المعونات الفنية والاقتصادية والمالية الى جانب التبادل التجاري، لذلك أطلق عليها اتفاقيات التعاون.[2]

وفي نفس الوقت أبرمت المجموعة الأوربية اتفاقا تفضيليا مع فلسطين سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوربية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاقيات تعاون أكثر اتساعا مع تركيا واليونان وكان الهدف منها على المدى البعيد إدماجها في المجموعة الأوربية، ومنحت هاتان الدولتان امتيازات تفضيلية بدخولها للأسواق الأوربية بالإضافة الى المساعدات المالية والوصول الى إنشاء اتحاد جمركيا، أما الاتفاقيات السابقة مع الدول المتوسطية الأخرى فكانت جد محدودة، غير أنه ومن خلال نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها المجموعة الأوربية مع عدد من الدول العربية المتوسطية كانت تهدف الى الإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم المساعدات المالية لهذه الأخيرة وكذا تشجيع الصادرات المتوسطية الى دول المجموعة الأوربية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإقامة علاقات متميزة للتبادل التجاري، لكن هذه البنود لم تتحقق إلا بشكل ضئيل لا يتلاءم مع احتياجات الاقتصاديات العربية الناشئة، باعتبار أن المعونات أو المساعدات المالية التي منحتها دول المجموعة الأوربية أو بنك الاستثمار كانت محدودة، إضافة الى فقدان الدول العربية الى الامتيازات التفضيلية لصادرتها بمجرد انضمام اسبانيا والبرتغال الى دول المجموعة.[3]

من خلال ما سبق يتبين أن العلاقة بين أوربا والشريك المتوسطي باستثناء تركيا واليونان وفلسطين كانت ظرفية وتعتمد على المتغيرات الاقتصادية والمصلحة الآنية.

ومن هذا المنطلق يمكن إرجاع ملامح التعاون العربي – الأوربي لسنة 1969 وذلك من خلال اتفاقيات التعاون المبرمة مع كل من تونس والمغرب بحيث فتحت السوق الأوربية إمكانية دخول الموارد والمنتجات المصنعة أو

[1] بوزكري جمال، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

[2] بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر– واقعها وآفاقها**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 12.

[3] بن عزوز محمد، **نفس المرجع السابق**، ص236.

نصف المصنعة لهذين البلدين دون فرض رسوم جمركية أو برسوم جمركية منخفضة بالنسبة للسلع الزراعية، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين أفقدهما هذه المزايا، وفيما بعد تم أبرام اتفاقيات التعاون سنة 1976 مع أربع دول عربية وهي: الأردن، سوريا، لبنان ومصر، غير أن هذا التعاون عرف تراجعا ابتداء من سنة 1988، لكن سرعان ما تم إعادة النظر في هذه العلاقات (العربية – الأوربية) وهذا من خلال مؤتمر برشلونة وما تبعه من مؤتمرات ولقاءات أكدت أهمية الشراكة وضرورتها بالنسبة للجادين لتحقيق مصالحها الاقتصادية والسياسية خاصة إن التكتلات التي قامت للتعاون فيما بينها أصبحت ترغب في الاتجاه نحو إقامة علاقات مع تكتلات مماثلة أول دول أخرى لتحقيق مكاسب أكثر وضمان كسب أسواق أوسع والاستفادة من تقنيات وتكنولوجيا أفضل.[1]

المطلب الرابع: محتوى مضمون الشراكة الأورو متوسطية

أقر الاتحاد الأوربي لأول مرة إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط ويعود ذلك لسببين:

- ان البحر الأبيض المتوسط عنصر أساسي في استبيان الأمن في أوربا ذاتها.

- البحر الأبيض المتوسط عمق من أعماق أوربا الكبرى الممثلة في خطة ارتقاء الى مصاف الدول الكبرى المهيمنة على العالم اقتصاديا، ثقافيا، سياسيا، تقنيا حيث يمكن القول أن الشراكة الأورو متوسطية عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية العربية تمس بمقاومتها الأساسية وحاضرها ومستقبلها، تستوجب هذه التحديات العمل الجاد لاستيعابها وتحضير المجتمع و والوطن ثقافيا واجتماعيا للوصول ألي أقصى درجات التعاون والتضامن العربي بتوحيد المواقف والبرامج والخطط الى درجة التوحيد فيما بينها أو الاندماج الكلي.

تختلف الشراكة الأورو متوسطية عن اتفاقيات التعاون بأنها أطار شامل متعدد الأطراف، وتمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوربي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

تتمثل أطراف العلاقة في الشراكة في الاتحاد الأوربي بكل أعضاءه وهياكله من جهة الدول العربية والمتوسطية من جهة أخرى.

أولا: الاتحاد الأوربي

ويشمل الدول الأوربية الأعضاء في الاتحاد 28 دولة والمتمثلة بالهيئات الآتية:

[1] مناني إبراهيم، عبيدي عاصم، **اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي – واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2020/2019، ص 9.

1.المجلس الأوربي: يعتبر السلطة العليا في الاتحاد ويضم رؤساء الدول والحكومات، يجتمع المجلس مرتين في السنة، ويتناول الأمور المتعلقة بالاتحاد خاصة ما يتعلق بالتعاون السياسي وحل الخلافات.

2.اللجنة الأوربية: تتكون هذه اللجنة من أعضاء ممثلين دائمين للدول الأعضاء يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد حيث تتولى اللجنة القيام بتنفيذ القرارات التي يقرها مجلس الوزراء، وإدارة الصناديق الخاصة التي تسير وفق قرارات المجموعة مثل: الصندوق الاجتماعي الأوربي، الصندوق الزراعي وصندوق التعاون.

3.التشريع الأوربي: هو السلطة التشريعية للدول الأعضاء حيث يتم انتخاب أعضاءه من دول الاتحاد، وتتمثل مهمته الأساسية في التشريع.

4.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: وهي لجنة استشارية وتتكون من أعضاء معينين من طرف المجلس الأوربي لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد وتعمل هذه اللجنة باستقلالية كاملة للدول الأعضاء لتنفيذ أهداف أوربا الموحدة، وتضم في عضويتها ممثلين لفئات المصالح المختلفة، كممثلي المنتخبين وأصحاب العمل وممثلي العمال.

5.محكمة العدل الأوربي: وتتولى النظر في القضايا التي ترفعها إحدى الدول الأعضاء، وتقعد المحكمة جلستها بصورة علنية وتتكون من قضاة يساعدهم مجموعة من المحاميين.

6.محكمة المحاسبة الأوربية: تقوم هذه الهيئة بمراجعة الجوانب المالية لأوربا الموحدة وكذا نفقات وإيرادات المجالس واللجان الأوربية.

ثانيا: الدول المتوسطية غير الأوربية

يضم الطرف الثاني في علاقة الشراكة الأورو متوسطية 12 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط، ويتعلق الأمر بثمانية دول عربية وهي: (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، مصر، تونس، الجزائر والمغرب) وكل من تركيا ومالطا وقبرص وإسرائيل.[1]

[1] هاني حبيب، **الشراكة الأورو متوسطية – مالها وما عليها**، سوريا، 2003، ص 142.

خلاصة الفصل:

تتمثل الشراكة في النشاط الاقتصادي وينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذو المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تكنولوجية، كما أنها تمثل اقتصادية مهمة نظرا لحجم مبادلاتها وكذا التنوع الاقتصادي بين أطراف الشراكة، ويبقى التحدي الأكبر هو الوصول إلى منطقة التبادل الحر بين الطرفين وهذه الأخيرة يجب على الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة العمل سويا على تحقيقها وفق معادلة تكفل حقوق ومصلحة الطرفين.

الفصل الثاني:

واقع الشراكة الأورو جزائرية

مقدمة الفصل:

شغل موضوع الشراكة الأورو جزائرية العديد من الخبراء لما ستخلفه من آثار سلبية كانت أو ايجابية، حيث دخلت الجزائر ضمن ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية الذي أطلق في برشلونة سنة 2005 بغية تحقيق الاستقرار والازدهار للبلاد وحتى نستطيع معرفة الآثار التي خلفها هذا التعاون أو هذه الشراكة، سنحاول في هذا الفصل الإلمام بماهية التجارة الخارجية و الشراكة الأورو جزائرية، مقسمين الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية التجارة الجزائرية.

المبحث الثاني: اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

لقد أدى تعاظم أهمية قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد العالمي الى توجيه العلاقات التجارية الدولية بشكل يسمح للسياسات التجارية ان تكتسي هي أيضا أهمية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، وسنبرز هذا من خلال الحديث على مفهوم التجارة وأهمية ومكونات هذه الأخيرة، مع التطرق ألي سياستها وأخيرا إبراز أهداف التجارة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية يتم تناول عدد منها كما يلي:

هي عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول أخرى، وتشمل عملية التبادل هذه السلع المادية، الخدمات، النقود والأيدي العاملة.[1]

كما عرفت أيضا أنها المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، الأفراد، رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منضمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.[2]

وعرفت أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.[3]

وهي حركة السلع والخدمات وانتقال رأس المال بين أقطار العالم المختلفة وما يتعلق بهذا الانتقال عبر الحدود من عمليات تجارية ممكنة كالنقل والتأمين والخدمات الإضافية الأخرى، وتقسم المعاملات الاقتصادية الدولية الى:

- حركات دولية للسلع والخدمات (التجارة الدولية)
- حركات دولية لرؤوس الأموال.[4]

---

[1] نداء محمد الصوص، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 9.

[2] رشاد العصار، وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 12.

[3] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 8.

[4] شقيري نوري موسى، وآخرون، **التمويل الدولي نظريات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 13.

أو هي التي تتم من خلال عمليات تصدير واستيراد، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى، وفق إجراءات إدارية ومالية.[1]

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو أفراد أو رؤوس أموال، بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع حاجات ممكنة.[2]

وتعرف التجارة الخارجية بأنها عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق المنافع المتبادلة للأطراف التبادل.[3]

المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية

وتكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

بالنسبة لعملية الاستيراد: الاستيراد هو جزء من التجارة الخارجية، يتضمن تخطيطا و وضع سياسات تغطى بهذه الوظيفية، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات في مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة، والسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف، ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من أي بلد آخر.[4]

بالنسبة لعملية التصدير: التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات الى البلدان الأجنبية، مقابل الحصول على العملة الصعبة، ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية، كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات ولمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.[5]

المطلب الثالث: مكونات التجارة الخارجية

تتكون التجارة الخارجية في أي بلد من العناصر التالية:

أولا: الصادرات

الصادرات هي السلع المنتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، فهي بذلك تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي تنتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

---

[1] سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم، **التبادل التجاري – الأسس: العولمة والتجارة الالكترونية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السودان، 2004، ص 32.

[2] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، الكتاب الثالث، الدار المصرية، القاهرة، 2005، ص 32.

[3] حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996، ص 13.

[4] زوال لحبيب، **تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات**، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004، ص 14.

[5] عادل أحمد حشيش، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

إضافة الى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم الى غير المقيم في البلد، بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها، وتنقسم الصادرات الى نوعين:

أ. الصادرات المنظورة في شكل سلع ملموسة: كالسلع الاستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية مثل: البترول والآلات

ب. الصادرات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة: خدمات النقل الدولي (الجوي والبري والبحري)، خدمات السفر في مقدمتها حركة السياحة العالمية، الخدمات المصرفية العالمية و خدمات التأمين الدولي.

ثانيا: الواردات

الواردات هي السلع المنتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات، يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم، إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية وخارجها، وتنقسم الواردات الى قسمين هما:

أ. الواردات المنظورة في شكل سلع ملموسة: مثل المواد الغذائية

ب. الواردات غير المنظورة في شكل خدمات غير ملموسة: مثل الخدمات العلاجية المقدمة من دول أخرى.[1]

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي

المطلب الأول: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية

إن اتفاق الشراكة الموقعة بين الجزائر والاتحاد الأوربي يتطلب مجموعة من الإجراءات والإصلاحات لكي يكلل بالنجاح المطلوب، وكما تبنى الاتحاد الأوربي مفهوما جديدا في علاقته مع الدول المتوسطية، حيث حل مفهوم الشراكة بدلا من مفهوم التعاون، وتعد الجزائر آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي بعد مفاوضات طويلة اتسمت بالفتور أحيانا وبالانقطاع أحيانا أخرى، لتنتهي بالتوقيع الفعلي على الاتفاقية يوم 22أفريل2002 بمدينة فالونسيا الاسبانية، والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح من سبتمبر 2005.

مسار المفاوضات الأورو – جزائرية لعقد اتفاق الشراكة: تميزت المفاوضات الأورو – جزائرية بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بداية المفاوضات 1994-1997

[1] بوكونة نورة، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 50-51.

تحركت دول أوربا تجاه دول المغرب العربي عارضة إبرام اتفاقيات شراكة بهدف قطع الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت آنذاك المشروع الشرق أوسطي، وفي سنة 1994 عقدت الجزائر أول لقاء مع وفد الاتحاد الأوربي بالجزائر لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات والمنهجية الواجب إتباعها في ذلك، وهو الأمر الذي أدى الى تكوين ست ورشات تعالج القضايا التالية: الزراعة، الصناعة، الخدمات، التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وخلال هذه الفترة جاء إعلان برشلونة حيث لعبت الجزائر دورا هاما في المناقشات التحضيرية لهذا المؤتمر رغم العزلة السياسية التي كانت تعاني منها بسبب الأزمة الداخلية، وفي مطلع سنة 1997 توقفت أعمال الورشات السابقة نتيجة اختلاف وجهات النظر في كيفية معالجة الملفات الاقتصادية.[1]

المرحلة الثانية: عودة المفاوضات 1997-2001

في مارس 1997 ببروكسل عادت المفاوضات بين الطرفين الأوربي والجزائري على شكل جولات حتى شهر ماي من نفس السنة لكن دون أن تسفر عن نتائج تذكر، وتوقفت للمرة الثانية لمدة 3 سنوات، ذلك لأن الاتحاد الأوربي لم يوافق على مبدأ خصوصية اقتصاد الجزائر ولا على بنية تجارتها الخارجية والتي تعتمد أكثر على المحروقات.

وبتاريخ 17 أفريل 2000 استأنفت مفاوضات بتحفيز من الطرف الجزائري، وتميزت المفاوضات بسرعة انعقادها حيث تم عقد 14 جولة مفاوضات الى غاية انتهائها في 5 ديسمبر 2001.

المرحلة الثالثة: نهاية المفاوضات وإبرام عقد الشراكة

بعد استكمال جولات التفاوض والتي بلغت 17 جولة، تم تنازل الجزائر على مبدأ خصوصية الاقتصاد، فيما قبل الطرف الأوربي ادارج مسألتي حرية تنقل الأشخاص ومكافحة الإرهاب ضمن إطار المفاوضات، وبالتالي تم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي يوم 19 ديسمبر 2001 بمقر اللجنة الأوربية ببروكسل، والتوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الاسبانية من طرف عبد العزيز بلخادم وزير الخارجية الجزائري آنذاك وChris Patten وأيضا وزراء خارجية الاتحاد الأوربي، بحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، على هامش الندوة الخاصة لوزراء خارجية الدول المتوسطة، وقد قامت الحكومة الجزائرية تحسبا لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ تنصيب لجنة وزارية دائمة لمتابعة حسن تطبيق الاتفاق وكذا دعم إجراءات الرقابة التنافسية وجمع المعلومات الإحصائية، وقبل دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005، تمت المصادقة عليه

[1] صباح شنايت، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

من طرف البرلمان الأوربي كما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005.[1]

المطلب الثاني: مؤتمر برشلونة والمؤتمرات اللاحقة

لقد مثلت سنة 1994 منعرجا مهما في العلاقات الأوربية المتوسطية، حيث عرض الاتحاد الأوربي سياسته الجديدة بشأن تقوية علاقته وإنشاء مشاركة مع دول المتوسط على مؤتمر برشلونة وقد خرج المؤتمر بإعلان حدد فيه الإطار العام للمشاركة الأوربية المتوسطية، كما نص البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة عقد مؤتمرات دورية، بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة.[2]

أولا: مؤتمر برشلونة

يعد مؤتمر برشلونة – الذي اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي - في 26 و27 نوفمبر 1995 مرجعا أساسيا لانطلاق الشراكة الأورو متوسطية، حيث اجتمع لأول مرة بمبادرة من الاتحاد الأوربي وزراء خارجية 15 دولة من المجموعة الأوربية و 12 دولة من جنوب وشرق المتوسط توج بإعلان برشلونة الذي شدد على تحقيق هدف إقامة فضاء مشترك للسلم والاستقرار وتطوير المبادلات الثقافية والإنسانية بين الشعوب في هذه المنطقة الجغرافية من المتوسط.

وترجمت الشراكة الأورو متوسطية على المستوى الثقافي الثنائي بتوقيع اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوربي وكل شريك متوسطي، وقد كانت تونس أول بلد من دول المغرب العربي يوقع عليها في جويلية1995 ليدخل الاتفاق حيز التنفيذ في 1 مارس 1998، متبوعة بالمغرب الذي وقع على الاتفاق في فيفري 1996 ودخل حيز التنفيذ في 1 مارس 2000، وكانت الجزائر آخر بلد من الدول المغاربية الثلاث يلتحق باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي – التوقيع الرسمي كان في أفريل 2002 – بعد أربع سنوات من المفاوضات العسيرة.[3]

والمتتبع لظروف بروز هذا المشروع، يجد أنه جاء نتيجة عدة عوامل أبرزها:

- جاء مشروع الشراكة نتيجة احتدام المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في منطقة الشرق الأوسط خصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية.

[1] هاني حبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2] محمد محمود الإمام، **الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 575.

[3] Voir Union Européenne – Maghreb http// europa. eu-maghreb-25 ans. Date de consultation 13/03/2019. 08h44.

- ظهور مشروع الشرق الأوسط الجديد للسلام الذي طرحه رئيس الوزراء الصهيوني شيمون بيريز كبديل عن الجامعة العربية.

- العولمة الاقتصادية التي عبرت عنها منظمة التجارة العالمية وسعي الدول الكبرى لخدمة مصالحها.

- ظهور المد الإسلامي في التسعينات خصوصا مع الأزمة الجزائرية، إذ باتت أوربا متخوفة من توسع دائرته.

ولقد حدد إعلان برشلونة الإطار العام لمشروع المشاركة الأورو متوسطية على ثلاث جوانب وهي الشراكة: السياسية، الأمنية، الاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية والإنسانية.[1]

1.الشراكة السياسية والأمنية: نصت الاتفاقية في هذا الجانب على عدة بنود أهمها:

- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والبيان الدولي لحقوق الإنسان.
- الاعتراف بحق كل دولة في اختيار نظامها السياسي والقضائي.
- احترام حق الشعب في تقرير مصيره.
- مكافحة مظاهر التعصب واحترام التعددية داخل مجتمعات الدول الأطراف.
- تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة.
- التعاون من أجدل مكافحة الإرهاب.
- منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية بالانضمام الى المنضمات الدولية والإقليمية المهتمة بهذه الشؤون.

ويتضح مما سبق أن الشراكة السياسية والأمنية التي وردت في إعلان برشلونة ترمي الى جعل منقطة البحر المتوسط منقطة استقرار على الصعيد الإقليمي، وخلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي.[2]

2.الشراكة الاقتصادية والمالية: تهدف هذه الشراكة الى تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي للطرفين وتحسين ظروف الحياة للمجتمع، ولقد حدد بيان برشلونة طرق تحقيق هذه الأهداف كما يلي:

أ. الإقامة التدريجية لمنطقة تجارة حرة: ويتم ذلك من خلال اتفاقية أوربية – متوسطية واتفاقيات تجارة حرة بين شركاء الاتحاد الأوربي اعتبارا من 2010.

ب. تنمية التعاون والتبادل الاقتصادي: وذلك بالاعتماد على المدخرات المحلية والاستثمارات الخارجية المباشرة، وكذا التعاون في قطاع الصناعة والدعم التقني للمشاريع المصغرة.

---

[1] نوري منير، **اثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، يومي 16-17 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 1-2.

[2] عبد الهادي عبد القادر السويفي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008، ص 284.

ج. التعاون المالي: منح الإعانات المالية بالإضافة الى ما يقدمه بنك الاستثمار من منح وقروض.[1]

3. الشراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية

يهتم هذا النوع من الشراكة على التبادل الثقافي وتنمية الموارد البشرية، وتعليم فئة الشباب والشراكة في التدابير الصحية والمعيشية للسكان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتوكيد دولة القانون، والتعاون الوثيق في مجالات التصدي للهجرة غير الشرعية ومكافحة المخدرات، وظاهرة الإجرام والفساد، ومختلف مظاهر العنصرية.[2]

إلا أنه وراء هذه الأهداف غايات أخرى، أهمها تكريس وجود دول الاتحاد الأوربي في منطقة المتوسط كقوة اقتصادية بموازاة التواجد الأمريكي، وفتح سوق أوسع للصادرات الأوربية من سلع وخدمات خاصة بعد قيام منظمة التجارة العالمية وسعيها لتحرير التجارة الدولية وانضمام أغلب دول منطقة البحر المتوسط لعضويتها.[3]

ثانيا: المؤتمرات اللاحقة لمؤتمر برشلونة

أورد البيان النهائي لمؤتمر برشلونة نصا حث على ضرورة عقد مؤتمرات دورية تجمع بين وزراء خارجية دول الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة، تكون بالتناوب بينها وأهمها:

1.مؤتمر فاليتا (مالطا) 1997: تركزت فيه الأعمال على دعم ومتابعة تطوير إقامة منقطة التبادل الحر بين الشركاء من خلال تدعيم التعاون الإقليمي ودعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول المتوسطة وهذا تحت إشراف المفوضية الأوربية.

2.مؤتمر بالارمو (ايطاليا) 1998: انعقد بطلب من بريطانيا لدراسة مدى التقدم الذي تحقق في مسار برشلونة، وتركز النقاش بشكل خاص على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تقدم مصالح جميع الأطراف المعنية، وكذا شرح الأسباب الرئيسية لعدم التقدم المسجل في دول مقارنة بأخرى.

3.مؤتمر شتوتغارت (ألمانيا) 1999: أكد فيه المشاركون على ضرورة ضمان الأمن الشامل والدائم وتدعيمه كإجراء لا غنى عنه لمعالجة التوترات التي تعيشها المنطقة وتحقيق الاستقرار، كما أكد المؤتمر على الأهمية الكبيرة لإنشاء منطقة أورو – متوسطية للتبادل الحر في غضون سنة 2010 واعتماد الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات خاصة الأجنبية منها قصد إنشاء منطقة للرخاء المشترك وهو الهدف الأساسي من الشراكة.[4]

---

[1] معطى لبنى، أثر الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007-2008، ص 42.

[2] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 84.

[3] محمد محمود الإمام، **مرجع سبق ذكره**، ص 579.

[4] صباح الشنايت، **مرجع سبق ذكره**، ص 241.

المطلب الثالث: آثار الشراكة في مكونات التجارة الخارجية (الصادرات – الواردات)

بعد إبرام الجزائر العقد مع الاتحاد الأوربي كان جل هم الخبراء الاقتصاديين ما الدور الذي يلعبه هذا الاتفاق في الاقتصاد الجزائري وحجم تأثيره سواء في الجانب السلبي أو الايجابي، كما يكتسي اتفاق الشراكة الأوربي الجزائري أهمية بالغة لما سيترتب عنه إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية مما ينجم عنه آثار وانعكاسات على قطاع التجارة الخارجية، ويجب التمييز بين الآثار المتوقعة على بنية الصادرات و الواردات.

أولا: بالنسبة للصادرات

تتشكل الصادرات الجزائرية أساسا من المحروقات فهي تمثل أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، ولما كانت صادرات المحروقات لا تشملها عملية التحرير فإنه يتوقع الاستفادة من عملية التصدير أن تكون محدودة ولا تقتصر على بعض القطاعات فقط، كالصادرات التي تتمتع بمرونة طلب عالية داخل السوق الأوربية، وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوق لن تعرف آثار سلبية من منطقة التبادل الحر ويعود ذلك الى عاملين أساسين هما: وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوربي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوربي من جهة أخرى.[1]

الشكل رقم: (1–2): المساهمات الرئيسية في تطول الواردات لعام2019

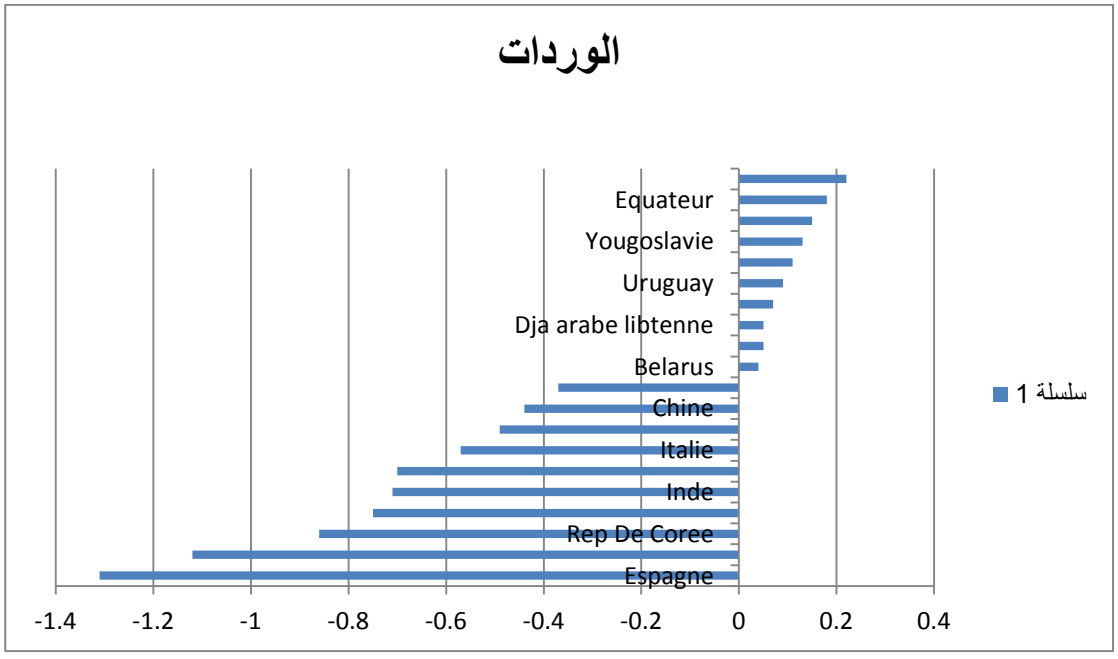

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول الموالي

[1] فيصل بيلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منطقة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص 116.

جدول رقم (1-2): الدول العميلة الرئيسية للجزائر

Principaux Clients	Valeur	Structure%	Taux Cumulé	Evolution%
France	5053.50	14.11	14.11	0.52
Italie	4621.53	12.19	27.01	-23.43
Espagne	3995.73	11.15	38.16	-21.20
Grande Bretagne	2299.73	6.42	44.58	-15.78
Turquie	2246.97	6.27	50.85	-5.07
Etas Unis D'Amérique	2193.67	6.12	56.98	-45.75
Chine	1639.95	4.58	61.55	28.38
Inde	1520.30	4.24	65.80	-0.74
Pays-Bas	1504.29	4.20	70.00	-29.39
Rep De Corée	1374.27	3.84	73.83	11.21
Tunisie	1350.82	3.77	77.60	42.15
Brésil	1242.58	3.47	81.07	-44.78
Portugal	884.03	2.47	83.54	-26.20
Belgique	856.96	2.39	85.93	-31.08
Singapour	575.27	1.61	87.54	204.74
Sous Total	31359.23	87.54		
Reste de monde(128pays)	4464.31	12.46	100%	
Total Général	35823.54	100%		

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للجمارك، Stistiquesdu commerce extérioriser période: année2019 del'algeriebage 16

بالنسبة للزبائن أو العملاء الرئيسيون للجزائر:

ففي عام 2019 الخمسة الأوائل العملاء في الجزائر يمثلون تقريبا 50.85% من الصادرات الجزائرية، كما هو مبين في الجدول.

وعلى هذا فإن فرنسا هي الزبون الرئيسي للجزائر بحصة 14.11% لتليها ايطاليا واسبانيا وبريطانيا وتركيا مع حصصهم من 12.90%، 11.15%، 6.42%، 6.27%.

ثانيا: بالنسبة للواردات

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوربي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين:

1. ارتفاع الواردات الآتية من الاتحاد الأوربي (أي أحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوربية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى).
2. ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجة للفلاحين الأوربية.[1]

الشكل رقم:(2-2): حصص الموردين الرئيسين كنسبة مئوية من إجمالي الواردات خلال السنوات (2019- 2018)

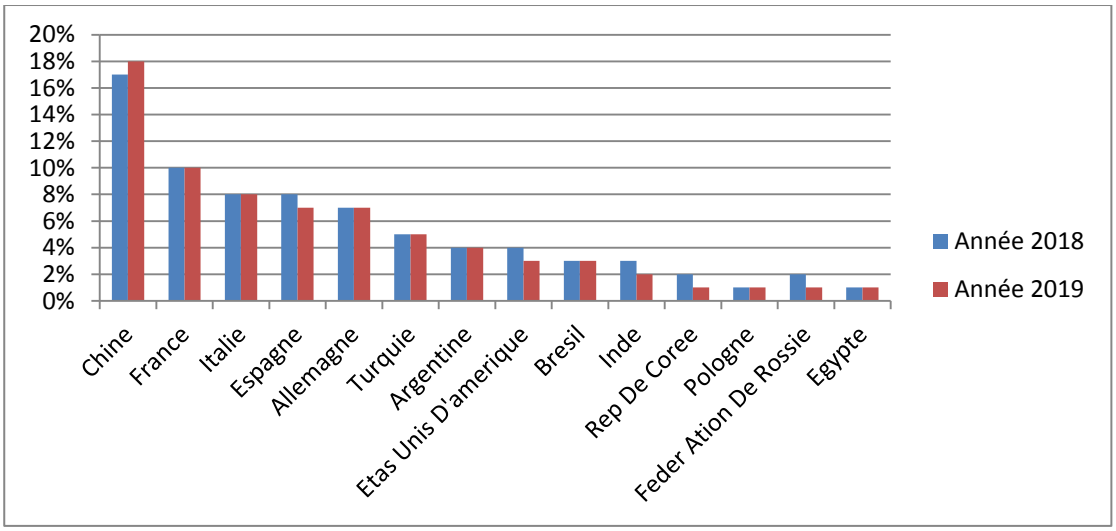

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على معطيات الجدول الموالي

[1] فيصل بليولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.

جدول رقم (2-2): الدول الموردة الرئيسة للجزائر

Principaux Fournisseurs	Valeur	Structure%	Taux Cumulé%	Evolution%
Chine	7654.26	18.25	18.25	-2.60
France	4278.37	10.20	28.46	-10.78
Italie	3410.14	8.13	36.59	-7.18
Espagne	2929.56	6.99	43.57	-17.21
Allemagne	2833.30	6.76	50.33	-10.97
Turquie	2141.10	5.11	55.44	-7.18
Argentine	1812.59	4.32	59.76	-4.18
Etas Unis D'amerique	1418.66	3.38	63.14	-13.77
Brasil	1136.21	2.71	65.85	-5.48
Inde	968.70	2.31	68.16	-25.43
Rep De Coree	842.25	2.01	70.17	-32.05
Arabie Saoudite	625.41	1.49	71.66	-12.64
Pologne	590.74	1.41	75.86	-11.44
Federation De Russie	587.73	1.40	73.06	-35.47
Egypte	584.28	1.39	74.46	6.18
Sous Total	31813.31	75.86		
Reste de monde(169pays)	10120.81	24.14	100%	
Total Général	41934.12	100%		

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للجمارك،

Stistiquesdu commerce extérioriser période: année2019 del'algeriebage 16

بالنسبة للموردين الرئيسين للجزائر:

فيما يتعلق بتوزيع الواردات عن طريق الشريك التجاري، أكبر خمس موردين للجزائر تمثل 50.33% من الواردات بشكل عام لسنة 2019.

وكما هو ملاحظ في الجدول تعتبر الصين مورد رئيسي في عام 2019 حيث ساهمت في 18.25% من الواردات من الجزائر تليها فرنسا وايطاليا واسبانيا وألمانيا مع حصص كالتالي: 10.20%، 8.13%، 6.99%، 6.76%.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين لنا أن الشراكة الأورو متوسطية تمثل كتلة اقتصادية مهمة نظرا لحجم المبادلات، كما أن كل هذه المفاوضات والشراكة بحد ذاتها تخدم الطرف الأوربي، فالدول المتوسطية وبوجه التحديد الجزائر لا تمتلك مؤسسات تنافسية، فهي سوق للاتحاد الأوربي يتم من خلاله المحافظة على المكسب من جهة وضمان آمن واستقرار الضفة من الجهة الأخرى، رغم ذلك نرى أن هناك تقدم كبير على مستوى تجسيد اتفاق الشراكة.

الخاتمـة العامة

الخاتمة العامة

هدفت الدراسة الى محاولة معالجة موضوع الشراكة الأورو متوسطية الجزائرية من مشاكل وأهمية والأهداف المتوصل إليها، وانعكاساتها على الجزائر اقتصاديا وخاصة تجاريا، وما توفره من أهداف ومزايا.

تتمثل الشراكة في النشاط الاقتصادي وينشأ بفضل تعاون الأشخاص ذو المصالح المشتركة لإنجاز مشروع معين ويمكن أن تكون طبيعة التعاون تجارية، مالية، تكنولوجية، كما أنها تمثل اقتصادية مهمة نظرا لحجم مبادلاتها وكذا التنوع الاقتصادي بين أطراف الشراكة، ويبقى التحدي الأكبر هو الوصول إلى منطقة التبادل الحر بين الطرفين وهذه الأخيرة يجب على الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الشريكة العمل سويا على تحقيقها وفق معادلة تكفل حقوق ومصلحة الطرفين.

إن الشراكة الأورو متوسطية تمثل كتلة اقتصادية مهمة نظرا لحجم المبادلات، كما أن كل هذه المفاوضات والشراكة بحد ذاتها تخدم الطرف الأوربي، فالدول المتوسطية وبوجه التحديد الجزائر لا تمتلك مؤسسات تنافسية، فهي سوق للاتحاد الأوربي يتم من خلاله المحافظة على المكسب من جهة وضمان آمن واستقرار الضفة من الجهة الأخرى، رغم ذلك نرى أن هناك تقدم كبير على مستوى تجسيد اتفاق الشراكة.

وكانت علاقات التعاون التجاري بين الاتحاد الأوربي والدول العربية وخصوصا المطلة على البحر المتوسط غير كافية بالنظر الى ازدياد المطامع النفعية بين الطرفين وأصبح لا بد من تقوية هذه العلاقات بإيجاد صيغة جديدة للتعاون تتمثل في إبرام اتفاقيات للشراكة الشاملة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وذلك بخلق مناطق للتبادل الحر وإقامة منطقة أمن واستقرار في الحوض المتوسط.

- ✓ **نتائج الدراسة**

من خلال دراستنا تم التوصل الى النتائج التالية:

- تعتبر الشراكة من المداخل الإستراتيجية لاقتحام الأسواق الخارجية

- تعتبر الشراكة الأورو متوسطية عبارة عن اتفاقا بين اقتصاديات متباينة لدول ضفتي المتوسط، تهدف الى تدعيم الحوار السياسي وتنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية. مع التوجه نحو مزيد من التحرير التجاري بين أطرافها في إطار منطقة التبادل الحر.

- يشكل إعلان برشلونة الإطار العام والشامل للشراكة الأورو متوسطية، حددت بموجبه أبعاد اتفاق الشراكة من خلال التركيز على تحقيق التعاون الاقتصادي والمالي وتدعيم الحوار السياسي وتوطيد العلاقات الاجتماعية والثقافية بين طرفي الشراكة.

- اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي ودول حوض المتوسط يعكس التعاون في موازين القوى بين أطراف الشراكة، كون هذا الأخير يتفاوض ككتلة واحدة قوية اقتصاديا، سياسيا، عسكريا، بينما الدول المتوسطية تتفاوض بصورة منفردة الأمر الذي يخدم مصالحها.

- تنامت العلاقة بين الاتحاد الأوربي والجزائر، الأمر الذي أدى الى توقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والتي سهلت التبادل التجاري بين الطرفين ومكنت الجزائر من الوصول ببعض منتجاتها الى الأسواق الأوروبية بدون رسوم جمركية.

- تربط اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية بين طرفين لهما مصالحهما الخاصة التي لم تنصهر بعد في نفس المصلحة المشتركة، حيث يعتبر الاتحاد الأوربي في المدى المتوسط والقصير المستفيد الرئيسي من حركة التبادل الإقليمي.

✓ **آفاق البحث**

نظرا لأهمية موضوع الدراسة فإنه يفتح أكثر من باب للبحث، التي يمكن أن تشكل أفاقا مستقبلية للدراسة، وهي جوانب لم يكشفها العمل البحثي المنجز بشكل مفصل ولذلك فإنها تحتاج ألي دراسات تفصيلية نذكر منها:

- تأثير الإصلاحات الجديدة في التجارة الخارجية على الشراكة الأورو جزائرية.
- كيفية الاستفادة من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية لتشريع انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.
- الالتزام والعمل ببنود اتفاقية الشراكة ما لم يشكل تطبيقها ضررا لأي طرف.
- العمل على تسهيل انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة في تفادي المزيد من التأخير في إنشاء منطقة التبادل الحر.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي – الأوربي – المباشر الى الجزائر للاستثمار في قطاعات خارج المحروقات، لتمكن الجزائر من التخلص من الاعتماد على المحروقات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالعربية

✓ **الكتب:**

1- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.

2- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.

3- بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة د. راشدي البراوي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 1964.

4- حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر- النظرية والتطبيق، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

5- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.

6- رشاد العصار، وآخرون، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

7- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة.

8- سامي عفيف حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.

9- سليمان عبد العزيز، عبد الرحيم، التبادل التجاري – الأسس: العولمة والتجارة الالكترونية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السودان، 2004.

10- شقيري نوري موسى، وآخرون، التمويل الدولي نظريات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

11- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية – مصر، 2000.

12- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة – الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.

13 - فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.

14- كامل بكري، الاقتصاد الدولي – التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.

15- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحبلي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2011.

16- محمد توفيق عبد المجيد، العولمة والتكتلات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.

17- محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

18- محمد محمود الإمام، الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

19- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.

20- هاني حبيب، الشراكة الأورو متوسطية – مالها وما عليها، سوريا، 2003.

✓ **المذكرات:**

1- آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة 2007.

2- السعيد بوشول، واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.

3- الياس عقال، تقييم الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003-2014)، بسكرة.

4- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر- واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

5- بوزكري جمال، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2013/2012.

6- بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

7- زوال لحبيب، تمويل التجارة الخارجية مخاطر وضمانات، رسالة ماجستير، جامعة البليدة، 2004.

8- صباح شناييت، آليات ووسائل التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.

9- صلاح الدين نافع سليمان، التجمعات الإقليمية العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، رسالة ماجستير، 1990.

10- عبد الهادي عبد القادر السويفي، التجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2008.

11- محمد عبد الحكيم أحمد العفيف، المشروعات العربية المشتركة كقاعدة للتكامل الاقتصادي العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاقتصادية، رسالة ماجستير، 2001.

12- معطى لبنى، أثر الشراكة الأورو متوسطية على الاقتصاد الجزائري، جامعة وهران، 2007-2008.

13- مناني إبراهيم، عبيدي عاصم، اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي – واقع وآفاق، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، 2020/2019.

14- نوار كريم، التكامل الاقتصادي والنقدي الأوربي، مذكرة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

✓ **المجلات العلمية:**

1- التوني ناجي، آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، ورقة بحث منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد 20، 2002.

2- فيصل بيلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام الى منطقة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب، كلية العلوم الاقتصادية، 2012.

✓ **الملتقيات العلمية:**

1- نوري منير، اثر الشراكة الأورو جزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أعمال الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، يومي 16-17 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

✓ **المراجع باللغة الفرنسية:**

1- Brulant Le Traite De Masrricht; Genèse Analyse Commentaires 2eme Edition Bruxelle 1994

2- Didiercohen L'euro 19971999 Leuro des prépartifs Les Editions Dorganistion paris 1997.

3- Jean Boulouis Droit lnstitutionnel de l'union européenne 6 éme édition Montchrestien Delta paris

4- Jean Marc Foret Droit et Pratique de l'union européenne 3 éme édition Gualino éditeur paris

5 - Jean Pierre Bibon "Introductio n a Leconomie Internationale" Edition Gaeton Morin Canada1993

6- Ricardo Petrella les principaux défis economique de la mondialisation actuelle (conseiller a la comission européenne professeur a luniversité cathique de Louvain) 2001

✓ **المواقع الرسمية:**

1-www.ar.wkipedia.org.date.de28/02/2022.h21:09

2- Voir Union Européenne – Maghreb http// europa. eu-

3 -maghreb-25 ans. Date de consultation 13/03/2019. 08h44

4 -http// asjp cenist. dz. Date de 28/02/2022. H20:26

الملخص

الملخص:

من أهم القطاعات الاقتصادية لأي دولة هي التجارة الخارجية، حيث تعتبر المرآة الحقيقة للاقتصاد، وعرفت هذه التجارة تطورات شكل كبير أدت إلى تطور الدول والحد من أخطارها وإنشاء تكتل اقتصادي بين مجموعة من الدول والذي ازدهر وتنامي في أنحاء العالم، وينشأ على اجتماع عدة دول متقاربة في كل الميادين ظهور نوع آخر من التكامل وهو الإقليمية الجديدة، وتنشأ على التكامل عدة دول متطورة وأخرى نامية، من أبرز هذه التكاملات الشراكة الأورو متوسطية، حيث نشأت بطلب من الاتحاد الأوربي من الدول المتوسطية لإنشاء الشراكة، والجزائر بعدما كانت في عزلة عن اقتصاد العالم وبعد الأزمة التي حلت بها اتجهت نحو التحرر الاندماج مع الاقتصاد العالمي ومواكبة الدول، ومن أبرز الاتفاقيات للجزائر مع الاتحاد الأوربي جاءت من خلال اتفاقيات برشلونة التي بدأت منذ 1995.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، التكامل الاقتصادي، التجارة الخارجية، الشراكة الأورو متوسطية.

Sommaire:

L' un des secteurs économiques les plus importants de tout pays est le commerce extérieur ou l'on considère les véritables femmes de l'économie et ce commerce a connu des évolutions dans une large mesure qui ont conduit au leurs dangers et a l'établissement d'un bloc économique entre a travers le monde et est né de la rencontre de plusieurs pays proches dans tous les domaines l'émergence d'un type une autre forme d'intégration est le nouveau régionalisme plusieurs pays développés et en développement sont basés sur l'intégration parmi les plus importantes de ces intégration figure le partenariat euro méditerranée des il est né a la demande de l'union européenne des pays méditerranéens pour établir le partenariat l'Algérie après la crise qui lui est arrivé dirigé vers la libération et l'intégration avec l'économie mondiale et en suivant le rythme des pays et Parmi les accords les plus importants que l'Algérie avec l'union européenne, il y avait les accords de barcelone1995.

Les mots clés: partenariat. Régionale. commerce extérieu. Partenariat euro-méditerranéen.